التقرير السنوي العشرون

2017

ATIB

مصرف السراي للتجارة والاستثمار

ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK

ملتزمون **بك**

ATIB
مـصرف الســـراي للتـــجـارة والاســـتـــثـمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK

التقرير السنوي العشرون

2017

المحتوى

1- كلمة رئيس مجلس الإدارة	6
2- تأسيس المصرف	8
3- مجلس الإدارة / الإدارة العامة	10
4- الهيكل التنظيمي للمصرف	12
5- أهم المؤشرات المالية	15
6- تقرير مجلس الإدارة	17
7- تقرير المراجعين الخارجيين	20

1 كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيد / مندوب مصرف ليبيا المركزي
السيد / مندوب سوق المال الليبي
السادة / مراجعي الحسابات

السادة والسيدات: أعضاء الجمعية العمومية

يسرني أصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أرحب بكم بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية الاعتيادية للنظر في بنود جدول الأعمال والمتعلق بنشاط المصرف ومركزه المالي عن السنة المنتهية في 2017/12/31م وكلي أمل أن يسلط تقرير مجلس الإدارة الضوء على نشاط مصرفكم الذي أنهى عامه العشرون ودخل عامه الحادي والعشرين بتوفيق من الله.

لقد قام المصرف بتنفيذ جميع القرارات والتوجيهات التي أصدرتها جمعيتكم الموقرة في اجتماعها الاعتيادي العادي عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م.

أولاً: الإدارة:
كانت إدارة المصرف خلال السنة محل التقرير على النحو التالي:
- مجلس الإدارة
- مدير عام
كما يوجد بالهيكل التنظيمي الإدارارت التالية:
(الإدارة المالية / إدارة المراجعة / إدارة الائتمان / إدارة المخاطر / إدارة العمليات المصرفية / إدارة الموارد البشرية / إدارة الشؤون الإدارية / وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال / إدارة التسويق والتواصل / إدارة الشركات / إدارة الأفراد / إدارة المشاريع / إدارة تقنية المعلومات / إدارة الخزينة/ المكتب القانوني).

ثانيًا: عقد مجلس الإدارة خلال السنة محل التقرير (4) اجتماعات أصدر من خلالها مجموعة قرارات لتنظم سير العمل وفق اللوائح والنظم المعمول بها بالمصرف.

السيدات والسادة أعضاء الجمعية:
وضع مجلس الإدارة النقاط التي تم ذكرها في تقريره التاسع عشر نصب عينيه وتم تحديد الأهداف المرحلية للمصرف لتكون على مستوى تطلعاته وقد أدى تطبيق معايير الإدارة الرشيدة والمستمر على مدى الفترة الزمنية السابقة إلى نتائج إيجابية متعددة وذلك من خلال عمل المصرف وترتيب أولوياته وأهدافه الإستراتيجية حيث قام في سنة التقرير باتخاذ القرارات التالية:

1- الموافقة على رفع رأس مال شركة تداول.
2- تكليف مدير عام جديد للمصرف.
3- شراء عقار بمدينة بنغازي وتجهيزه ليكون فرعًا للمصرف.
4- تكليف مكتب عبد الرحمن عياد ومكتب الهوش لمراجعة ميزانية عام 2016.
5- الموافقة على البدء في ممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية.
6- اقتراح وتشكيل هيئة الرقابة الشرعية وعرضها على الجمعية العمومية للاعتماد.

ومن خلال ما تم طرحه نود الإفادة بأن إيرادات المصرف واضحة، حيث بلغ إجمالي الإيرادات في 2017/12/31م 12,273,792 دينار ليبي مقارنةً بمبلغ 21,113,570 دينار ليبي في 2016/12/31م. وبلغت الخسائر المرحلة في 2017/12/31م. مبلغ وقدره 2,296,625 دينار ليبي مقارنة بالخسائر المرحلة في 2016/12/31م والتي كانت بمبلغ 14,404,276 دينار ليبي.

السيدات والسادة أعضاء الجمعية:
تتمثل سياسة المصرف في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوي من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، وتتم المراقبة من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للعائد على حقوق المساهمين، وذلك باتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، ويتم تقدير المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط الواردة في مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون.

لقد أوضحنا في تقريرنا التاسع عشر (رؤيتنا وقيمنا) واتخذنا مبدأ الإلتزام في سنة 2017م. لتحقيق هذه الرؤية من خلال القيام بالآتي:
- توظيف الأشخاص الأكفاء لدعم العمليات المصرفية لتقديم أفضل الخدمات لزبائننا.
- جذب كبار المصرفيين ذوي المهارات والخبرات العالية في قطاعي الشركات والتجزئة المصرفية.
- الاستثمار في التقنية والخدمات الموجهة لزبائن الشركات.
- إعداد وتقديم منتجات جديدة.
- تقديم برامج تدريبية لموظفينا.

وفي النهاية، نأمل أن نكون قد أوضحنا ملخصاً لأهم الإجراءات التي قام مجلس الإدارة باتخاذها خلال السنة المالية 2017م.
ولا يسعني إلا أن أشيد بروح التعاون المستمر والفعال بين المصرف والمتعاملين معه من مؤسسات وشركات وأفراد، وتأكيد حرصنا الدائم على الاستمرار في تطوير هذه العلاقات بما يكفل تقديم أفضل الخدمات في ظل القواعد والأعراف المصرفية.
ولا يفوتني بهذه المناسبة إلا أن أثمن عالياً على المجهودات التي تبذلها الإدارة التنفيذية والعاملين بإدارات المصرف وفروعه والتي كان لها أكبر الأثر في تحقيق هذه النتائج متمنين التوفيق لمصرف السراي (أتيب) في مسيرته الجديدة بأن يكون الرائد على مستوى المصارف العاملة في ليبيا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس مجلس الإدارة
نعمان البوري

2 تأسيس المصرف

مصرف السراي للتجارة والإستثمار
شركة مساهمة ليبية
مصرف طرابلس الأهلى (سابقاً)

تأسس المصرف طبقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 1993م وتعديلاته بشأن المصارف والنقد والائتمان، وعلى أحكام القانون التجاري والقانون رقم (65) لسنة 1970م، وعلى قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية رقم (279) لسنة 1996م، بالإذن للمصرف في مزاولة نشاطه.

افتُتح المصرف رسمياً بتاريخ: 1997/10/10م وبدأ نشاطه الفعلي عام 1998م.

تم تغيير اسم المصرف بناءً على قرار الجمعية العمومية غير الاعتيادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2007/06/06م ليصبح (مصرف السراي للتجارة والاستثمار) وبموجب قرار محافظ مصرف ليبيا المركزى رقم (59) لسنة 2007م بمنح الإذن له بممارسة نشاطه كمصرف تجاري.
رأس المال:
المكتتب به (33,333,330.000 د.ل) فقط ثلاثة وثلاثون مليون وثلاثمئة وثلاثة وثلاثون ألف وثلاثمئة وثلاثون دينار تم سداده بالكامل.

3

- مجلس الإدارة
- الإدارة العامة

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة	نعمان البوري
نائب رئيس مجلس الإدارة	عز الدين بن حميدة
عضواً	هشام بي
عضواً	سامي بن غرسة
عضواً	البوديرى شريحة
عضواً	صلاح الدين قدمور
عضواً	بيادجو ماترانقا
أمين سر	فوزية أبو راس

الإدارة العامة

المدير العام	فاروق العبيدى
مدير الإدارة المالية (المكلّف)	عبد السلام ميلاد
مديرة إدارة الموارد البشرية	رفقه الكوت
مدير إدارة المشاريع	هشام والي
مدير إدارة الائتمان	صابر الغربي
مدير إدارة تقنية المعلومات	سامي الحساني
مدير إدارة المراجعة الداخلية	خالد بشيوه
مسؤول الخزينة	المهدى دغيم
مدير إدارة التسويق والتواصل	مهند المنقوش
مدير إدارة العمليات المصرفية	مهدى السعيدي
مدير وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	فوزي ددش
مدير إدارة الشؤون الإدارية	محمد موسى
مديرة إدارة الشؤون القانونية (المكلفة)	كريمة بالطه
مدير إدارة الشركات (المكلف)	عبد الرحمن الساقاطي
مدير إدارة المخاطر (المكلف)	صابر الغربي

4 الهيكل التنظيمي للمصرف

الهيكل التنظيمي للمصرف

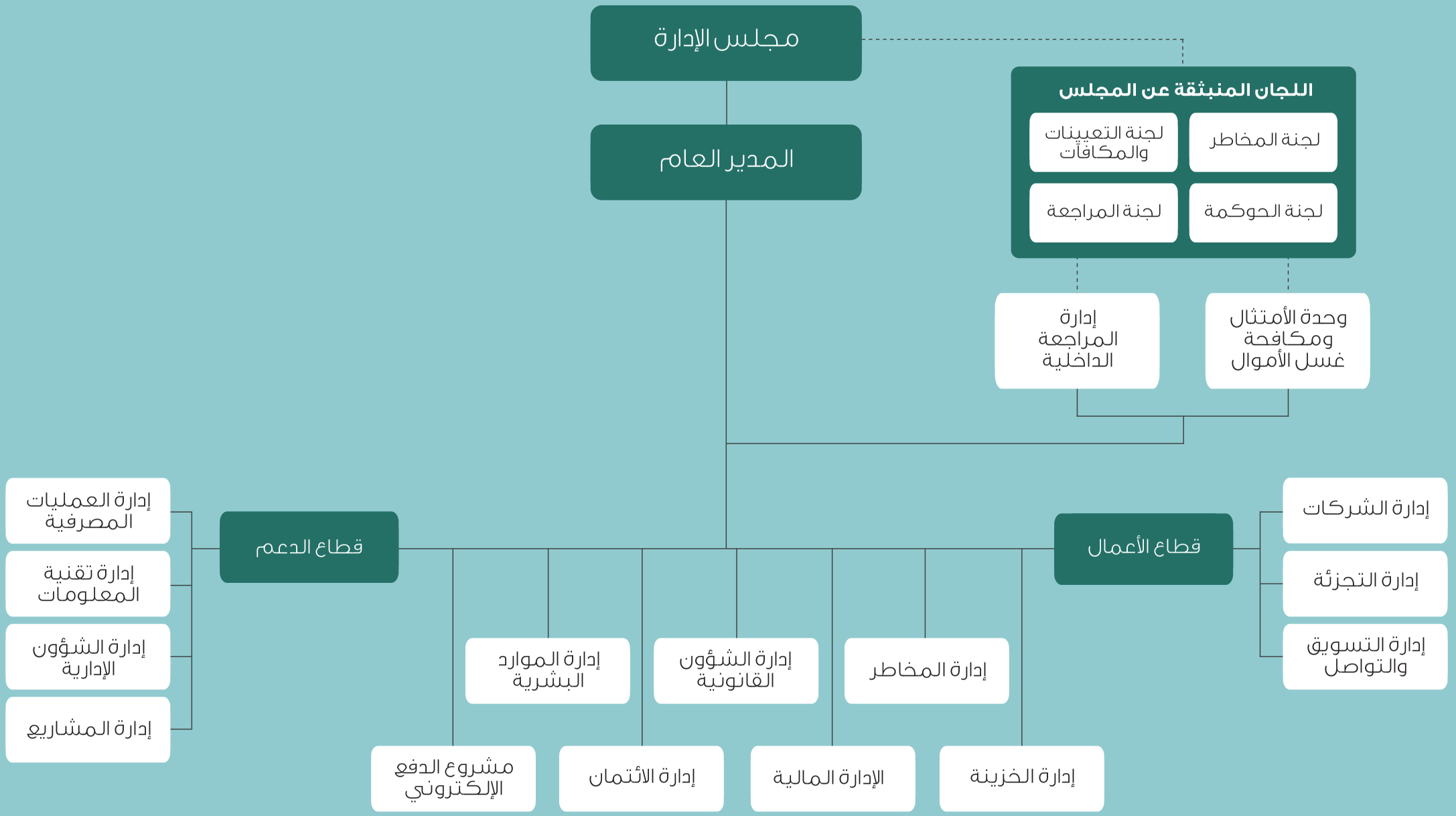

5 أهم المؤشرات المالية

أهم المؤشرات المالية

ألف دينار ليبي	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
أرباح العمليات المصرفية	12,274	21,114
صافي نتيجة السنة	1,097	11,768
القروض والتسهيلات وحسابات جارية مدينة/ بالصافي	3,625	5,073
إجمالي الأصول	340,674	294,555
إجمالي الودائع	249,722	191,983
حقوق المساهمين	32,874	31,437
معدل كفاية رأس المال	41.9%	40.0%

أرباح العمليات المصرفية
ألف دينار ليبي

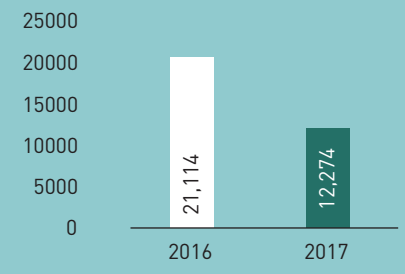

إجمالي الأصول
ألف دينار ليبي

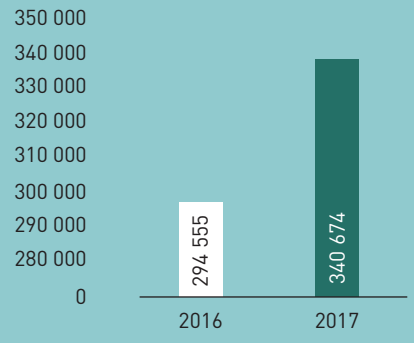

إجمالي الودائع
ألف دينار ليبي

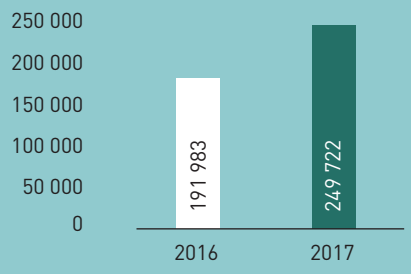

معدل كفاية رأس المال
ألف دينار ليبي

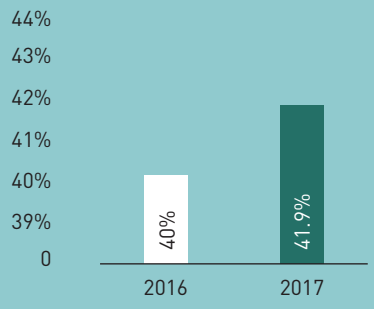

6

تقرير مجلس الإدارة السنوي العشرون عن نشاط المصرف ومركزه المالي

عن السنة المنتهية في 2017/12/31

السادة / أعضاء الجمعية العمومية
السيد / مندوب مصرف ليبيا المركزي
السيد / مندوب سوق المال الليبي
السادة / المراجعين الخارجيين

بمناسبة اجتماع الجمعية العمومية لمصرف السراي للتجارة والإستثمار، يتشرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالترحيب بكم وعرض التقرير السنوي العشرون عن نشاط المصرف لتوضيح أهم المؤشرات المتعلقة بالوضع المالي للمصرف وفقًا لما جاء بالحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م التي رأينا ضرورة الإشارة إليها نتيجة لقيام المصرف بأداء الأعمال المناطة به داخل القطاع المصرفي الليبي.
كما يسر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالمصرف أن يعرضوا على حضراتكم نتائج نشاط المصرف خلال السنة المالية 2017م وما حققه المصرف سواءً في الوضع المالي (الأصول والخصوم) أو على مستوى قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات).
الأرقام المالية الواردة بالحسابات الختامية المعتمدة للمصرف توضح المركز المالي والتي نوردها لكم بإيجاز على النحو التالي:

أولاً: رأس المال

بلغ رأس المال مع نهاية السنة المالية 2017 ما قيمته 33,333,330 دينار ليبي والذى تم تحديده فى المادة (5) من النظام الأساسي للمصرف.

ثانياً: الإدارة

كانت إدارة المصرف خلال السنة المالية محل التقرير على النحو التالي:
- مجلس الإدارة.
- مدير عام.

كما يوجد بالهيكل التنظيمي الإدارات التالية:
- الإدارة المالية / إدارة العمليات المصرفية / إدارة الائتمان / إدارة المخاطر / إدارة تقنية المعلومات / إدارة المراجعة / إدارة التسويق والتواصل / إدارة الشركات / إدارة المشاريع / إدارة الخزينة / إدارة الموارد البشرية / إدارة الشؤون الإدارية / إدارة الأفراد / الإدارة القانونية / وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال.

ثالثاً: الميزانية العمومية

1- الأصول:
بلغ إجمالي الأصول في 2017/12/31م مبلغاً وقدره 340,673,878 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 294,554,670 دينار ليبي في 2016/12/31م ، بزيادة قدرها 46,119,210 دينار ليبي.

• أرصدة لدى المصارف

بلغ رصيد هذا البند في 2017/12/31م 303,827,828 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 266,805,107 دينار ليبي في 2016/12/31م بزيادة قدرها 37,022,721 دينار ليبي، ويرجع ذلك للسمعة الطيبة التي يكتسبها المصرف بين المصارف العاملة بليبيا. وتفاصيل هذا الرصيد على النحو التالي:
1- نقدية وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي: 236,976,067 دينار ليبي.
2- أرصدة لدى المصارف المحلية والأجنبية: 66,851,761 دينار ليبي.

• القروض والتسهيلات

بلغ إجمالي القروض والتسهيلات في 2017/12/31م مبلغاً وقدره 3,624,719 دينار (صافي) مقارنة بـ2016/12/31م الذي وصل إلى مبلغ 5,072,686 دينار ليبي، وذلك بعد طرح الفوائد المجنبة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

• الاستثمارات المالية

بلغت مساهمات المصرف في بعض الشركات في 2017/12/31م 766,790 دينار ليبي مقارنة في 2016/12/31م حيث كانت 366,790 دينار وهي على النحو التالي:
- شركة الروابي 150,000 د.ل
- شركة تداول 600,000 د.ل
- السرايا للاستثمارات والخدمات 16,790 د.ل
- إجمالي المساهمة 766,790 دينار ليبي

• الأصول الثابتة

بلغ رصيد الأصول الثابتة في 2017/12/31م مبلغاً وقدره 25,364,715 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 7,542,615 دينار في 2016/12/31م تمثلت هذه الزيادة في اقتناء بعض الأصول (مباني).

2- الخصوم:

• الخصوم وحقوق المساهمين

بلغ إجمالي الخصوم في 2017/12/31م مبلغ وقدره 340,673,878 دينار ليبي مقارنة بمبلغ قدره 294,554,670 دينار ليبي في 2016/12/31م كما بلغ مجموع حقوق المساهمين 32,873,607 دينار ليبي مقابل 31,436,776 دينار ليبي دينار في سنة 2016/12/31م.

• تطور رأس المال

أما بخصوص رأس مال المصرف وحسب ما ورد بالنظام الأساسي فقد كان المبلغ المكتتب فيه 33,333,330 دينار ليبي حيث تم استكماله وتسديده بالكامل في بداية شهر يناير 2011م.

• الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات مبلغاً وقدره 740,174 د.ل وتماشيًا مع متطلبات قانون الشركات الليبي باقتطاع سنة من الأرباح السنوية الصافية لحساب الاحتياطي القانوني، ووفقاً للقانون فإن المصرف غير ملزم باقتطاع أي مبالغ طالما أنه يحقق خسائر متراكمة.

• صافي أرباح العام

1- بلغ إجمالي الإيرادات في 2017/12/31م 12,273,792 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 21,113,570 دينار ليبي في 2016/12/31م

كما بلغ إجمالي المصروفات في 2017/12/31م، 11,555,036 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 10,011,221 دينار ليبي في 2016/12/31م، كما بلغت الخسائر المرحلة في 2017/12/31م مبلغ وقدره 2,296,625 دينار ليبي مقارنة بالخسائر المرحلة في 2016/12/31م والتي بلغت 14,404,276 دينار ليبي.

• ودائع الزبائن

بلغ رصيد هذا البند في 2017/12/31م مبلغ وقدره 249,721,611 دينار ليبي مقارنة في 2016/12/31م بمبلغ 191,983,486 دينار ليبي.

• المخصصات

1- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها :
بلغ رصيد هذا البند في 2017/12/31م 11,863,415 دينار ليبي مقارنة في 2016/12/31م 12,241,388 دينار ليبي.
2- مخصص بدل الإجازات :
بلغ رصيد هذا البند في 2017/12/31م مبلغًا وقدره 640,175 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 622,489 دينار ليبي في 2016/12/31م.
3- مخصص مخاطر عامة:
بلغ رصيد هذا البند في 2017/12/31م مبلغ وقدره 808,140 دينار ليبي، مقارنة في 2016/12/31م بمبلغ 961,003 دينار ليبي.

رابعاً: مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خلال هذه السنة (4) اجتماعات أصدر خلالها مجموعة قرارات لتنظيم سير العمل وفق اللوائح والنظم المعمول بها بالمصرف، كما يلي:

- الموافقة على رفع رأس مال شركة تداول.
- تكليف مدير عام جديد للمصرف.
- شراء عقار بمدينة بنغازي وتجهيزه ليكون فرعًا للمصرف.
- تكليف مكتب عبد الرحمن عياد ومكتب الهوش لمراجعة ميزانية عام 2016.
- الموافقة على البدء في ممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية.
- اقتراح وتشكيل هيئة الرقابة الشرعية وعرضها على الجمعية العمومية للاعتماد.

ومن خلال ما تم طرحه نود الإفادة بأن إيرادات المصرف واضحة، وتتمثل سياسة المصرف في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوي من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، وتتم المراقبة من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للعائد على حقوق المساهمين، وذلك باتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، ويتم تقدير المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط الواردة في مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون.
ختامًا، نأمل أن نكون قد أوضحنا ملخصًا لأهم البنود الواردة بالميزانية، وأهم الاجراءات التي قام مجلس الإدارة باتخاذها خلال السنة المالية 2017م.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
مجلس الإدارة

7 تقرير المراجعين الخارجيين

شركة الشرق الاوسط
محاسبون قانونيون و مراجعون
دراسات الجدوي و تقيم المشروعات ، استشارات مالية و ضريبية ، تدريب

تقرير حول تدقيق البيانات المالية 31 ديسمبر 2017
لمصرف السرأي للتجارة و الاستثمار شركة مساهمة ليبية
طرابلس - ليبيا

ان الإدارة مسؤولة عند إعداد البيانات المالية عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار و كذلك الافصاح ، عندما ينطبق ذلك ، عن الامور ذات العلاقة بالاستمرارية وإستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ، إلا إذا كانت هنالك نية لدى الادارة بتصفية المصرف أو إيقاف اعماله أو لعدم وجود بديل واقعي غير ذلك . ان الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الاشراف على عملية التقارير المالية في المصرف.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية:

ان اهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواءً كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا ، التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ، ولكنه ليس ضمانه بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائما أي خطأ جوهري ان وجد ، ان التحريفات يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على اساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق ، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية ، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إستجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا . ان خطر عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ حيث ان الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

عضو نقابة المحاسبين القانونيين ، خبير معتمد لدى هيئة الاشراف على شركات التأمين ، خبير معتمد لدى مصرف ليبيا المركزي ،خبير مالي معتمد لدى المحاكم الليبية ، خبير معتمد لدى سوق المال الليبي ، طرابلس ليبيا ، شارع ابي سته ، صندوق بريد / 93504
هاتف 00218914514427 – 00218918068686 a.ayad@middleast-ly.com info@middleaest-ly.com

شركة الشرق الاوسط
محاسبون قانونيون و مراجعون
دراسات الجدوي و تقيم المشروعات ، استشارات مالية و ضريبة ، تدريب

تقرير حول تدقيق البيانات المالية 31 ديسمبر 2017
لمصرف السرأي للتجارة و الاستثمار شركة مساهمة ليبية
طرابلس - ليبيا

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة حول أمور متعددة منها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة ، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

شركة الشرق الأوسط
محاسبون قانونيون ومراجعون

عبد الرحمن عياد عمار
إذن مزاولة رقم (1157)
مرسلون BDO العالمية
24 ديسمبر 2018
طرابلس - ليبيا

عضو نقابة المحاسبين القانونيين ، خبير معتمد لدى هيئة الاشراف على شركات التأمين ، خبير معتمد لدى مصرف ليبيا المركزى ،خبير مالى معتمد لدى المحاكم الليبية ، خبير معتمد لدى سوق المال الليبي ، طرابلس ليبيا ، شارع ابي سته ، صندوق بريد / 93504
هاتف 00218914514427 – 00218918068686 a.ayad@middleast-ly.com info@middleaest-ly.com

صندوق بريد 91873
طرابلس – ليبيا

هاتف : 130 44 33 21 218 +
فاكس : 272 44 33 21 218 +
www.ey.com/me

المتضامنـون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي مصرف السراي للتجارة والاستثمار
طرابلس – ليبيا

الـــرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار (المصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017 وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر2017 وأدائه المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لمراجعة القوائم المالية في ليبيا، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور أخرى
تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر رأي غير متحفظ حولها بتاريخ 9 مايو 2018.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسـؤولة عن تقييم قدرة المصـرف على الاسـتمرار كمنشـأة مسـتمرة والإفصـاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية للمصرف.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصـول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية مأخوذة كليا خالية من الأخطاء الجوهرية سـواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن المراجعة الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط و تصميم وتنفيذ اجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية و ملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالمراجعة و ذلك لتصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، و فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير المراجعة إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير المراجعة، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

التواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق المراجعة وتوقيته وملاحظات المراجعة المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية المراجعة بالإضافة الى أي أمور أخرى.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

عبدالمنعم البوسيفي
طرابلس - ليبيا
11 ابريل 2019

عبدالمنعم البوسيفي
محاسب ومراجع قانوني

القوائم المالية كما هي في 2017.12.31 والإفصاحات المتممة لها*

الميزانية العمومية كما هي في 2017/12/31

الأصول	الإيضاح	2017.12.31	2016.12.31
نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	6	236,976,067	191,038,791
ودائع لدى مصارف	7	66,851,761	75,766,316
استثمار في شركات تابعة وزميلة	8	766,790	366,790
قروض وتسهيلات ائتمانية	9	3,624,719	5,072,686
ممتلكات ومعدات	10	22,410,173	15,078,698
أصول غير ملموسة	11	2,954,542	2,743,402
أصول أخرى	12	7,089,826	4,487,987
إجمالي الأصول		**340,673,878**	**294,554,670**
الالتزامات وحقوق الملكية:			
الالتزامات			
ودائع تحت الطلب / زبائن	13	243,256,564	185,273,903
ودائع زمنية / زبائن	14	6,465,047	6,709,583
تأمينات نقدية مستلمة	15	40,497,545	59,041,672
مخصصات أخرى	16	1,448,315	1,583,492
التزامات أخرى	17	16,132,800	10,509,244
مجموع الالتزامات		**307,800,271**	**263,117,894**
حقوق المساهمين	18		
رأس المال المصرح به والمدفوع		33,333,330	33,333,330
احتياطي قانوني		740,174	740,174
خسائر متراكمة	19	(2,296,625)	(14,404,276)
ربح السنة		1,096,728	11,767,548
مجموع حقوق الملكية		32,873,607	31,436,776
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين		**340,673,878**	294,554,670
التزامات محتملة	25	**27,326,298**	81,773,941

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى الرقم 27 وافق عليها مجلس الإدارة بتاريخ 24 ديسمبر 2018 ووقع عليها بالنيابة عنهم كل من

المدير العام
فاروق بن خميس العبيدي

رئيس مجلس الإدارة
نعمان محمد البوري

بيان الدخل في 2017/12/31

البيان	الإيضاح	2017.12.31	2016.12.31
صافي إيرادات العمولات	20	11,968,200	19,847,067
إيرادات أخرى	21	305,592	266,503
أرباح بيع أصول ممتلكات ومعدات		-	1,000,000
إجمالي الدخل		12,273,792	21,113,570
نفقات الموظفين	22	(6,750,495)	(6,705,012)
استهلاكات وإطفاءات	11 - 10	(1,281,997)	(939,749)
مصاريف إدارية وعمومية أخرى	23	(3,522,544)	(2,286,685)
الربح التشغيلي		718,756	11,182,124
مخصص تدني القروض والتسهيلات الممنوحة	9	377,972	(264,576)
مخصص الاستثمار		-	850,000
الربح للسنة		1,096,728	11,767,548
حصة السهم من ربح السنة	24	0.329	3.530

البيانات المالية من رقم 1 إلى الرقم 27 وافق عليها مجلس الإدارة بتاريخ 24 ديسمبر 2018 ووقع عليها بالنيابة عنهم كل من

المدير العام
فاروق بن خميس العبيدي

رئيس مجلس الإدارة
نعمان محمد البوري

بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 2016/12/31

	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي قانوني	خسائر متراكمة	الإجمالي
2017				
الرصيد في 1 يناير	33,333,330	740,174	(2,636,728)	31,436,776
تعديلات سنوات سابقة	-	-	340,103	340,103
الرصيد بعد التعديل	-	-	(2,296,625)	31,776,879
ربح السنة	-	-	1,096,728	1,096,728
رصيد المخصص في 31 ديسمبر	33,333,330	740,174	(1,199,897)	32,873,607
2016				
الرصيد في 1 يناير	33,333,330	-	(14,404,276)	18,929,054
احتياطي قانوني	-	740,174	-	740,174
ربح السنة	-	-	11,767,548	11,767,548
رصيد المخصص في 31 ديسمبر	33,333,330	740,174	(2,636,728)	31,436,776

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 2017/12/31

الأنشطة التشغيلية	الإيضاح	2017.12.31	2016.12.31
ربح السنة		1,096,728	11,767,548
تعديلات			
استهلاكات وإطفاءات	11 - 10	1,281,997	751,671
تدني قروض وتسهيلات ائتمانية		(377,973)	264,576
إجمالي		2,000,752	12 783 795
استثمارات في شركات تابعة وزميلة		(400,000)	-
قروض وتسهيلات ائتمانية		1,825,940	3,301,642
ودائع زمنية وتحت الطلب/ زبائن		57,738,125	(16,232,258)
أصول أخرى		(2,601,839)	(117,092)
تأمينات نقدية مستلمة		(18,544,127)	(43,617,130)
مخصصات		(135,177)	(712,219)
التزامات أخرى		5,623,556	50,684,633
إجمالي المصروفات		45,507,230	6,091,371
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	10	(7,673,447)	(1,101,675)
شراء أصول غير ملموسة	11	(811,062)	(1,129,998)
مشاركة		-	2,000,000
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(8,484,509)	(231,673)
التغير في النقد والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي والودائع لدى المصارف		37,022,721	5,859,698
التغير في النقد والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي والودائع لدى المصارف في بداية السنة		266,805,107	260,945,409
التغير في النقد والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي والودائع لدى المصارف في نهاية السنة	7 - 6	303,827,828	266,805,107

إيضاحات متممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى 2017/12/31

1 معلومات عامة:

تأسس مصرف السراي للتجارة والإستثمار (شركة مساهمة ليبية) بمسماه السابق (مصرف طرابلس الأهلي) سنة 1997، قبل أن يرفع رأس ماله إلى 33 مليون دينار في 2007/6/6. وجرى تغيير الاسم ليصبح مصرف السراي للتجارة والإستثمار.

يمارس المصرف نشاطه من خلال إدارته العامة وفرعين في مدينة طرابلس، وفقًا لأحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف والنقد والائتمان، وأحكام القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري ومن أهم نشاطات المصرف القيام بجميع أعمال المصارف التجارية، وتشمل هذه الأعمال فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع والأمانات، وتقديم الخدمات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، والمستندات برسم التحصيل، وخطابات الضمان وإصدار وإدارة أدوات الدفع والتحويلات وبطاقات الدفع وغيرها من الأغراض ذات الصلة يقع المقر الرئيسي للمصرف في طريق قرجي بمدينة طرابلس – ليبيا.

2 أسس الإعداد:

إن أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية قد تم الإفصاح عنها في إيضاح (4) والتي تم تطبيقها وفقًا لمبدأ الثبات لجميع السنوات المعروضة إلا إذا ذكر خلاف ذلك. تم عرض البيانات المالية بالدينار الليبي الذي يمثل أيضاً عملة المصرف الوظيفية. إن المبالغ الظاهرة مقربة إلى أقرب دينار ليبي. تم إعداد البيانات المالية وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية والتفسيرات (تشكل معا IFRS) ووفقاً لمتطلبات القانون الليبي.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة ومحددة كما يتطلب أيضاً من الإدارة استخدام تقديراتها الخاصة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. تم الإفصاح عن التقديرات والافتراضات الهامة المستخدمة في إعداد البيانات المالية وتأثيرها ضمن إيضاح (3).

التغيرات في السياسات المحاسبية:

• معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية المفعول من 1 يناير 2017

لا يوجد أي معايير أو تفسيرات جديدة وأصبحت نافذة للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2017 أو بعدها لها أثر مادي على البيانات المالية للمصرف.

- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (7) الإفصاحات
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المتحققة.
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (12) التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية (دورة 2014 – 2016).

• معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة غير سارية المفعول بعد

أصدر المجلس العالمي للمعايير المحاسبية عدد من المعايير والتفسيرات والتحسينات والتي لم تصبح سارية المفعول بعد والتي لم يتم تطبيقها مبكرا من قبل المصرف (سارية المفعول للفترات التي تبدأ بعد 1 يناير 2017) وأهمها:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) الإيراد من العقود مع العملاء (تطبيق الزامي للفترات التي تبدأ من 1 يناير 2018 أو بعدها).

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار: (تطبيق إلزامي للفترات التي تبدأ في يناير 2019 أو بعدها).

3 التقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات:

يقوم المصرف بتقديرات وافتراضات محددة مستقبلية، تقيم التقديرات والافتراضات بشكل مستمر بناءً على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد المصرف بأنها معقولة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات. وفيما يلي بعض التقديرات المحاسبية الهامة المعتمدة في إعداد البيانات المالية:

ممتلكات ومعدات

يقوم المصرف بمراجعة العمر الانتاجي المقدر للممتلكات والمعدات وطريقة الاستهلاك للتحقق من كونها تعكس نمط المنافع الاقتصادية المستغلة منها، وفي حال وجود اختلاف بين طريقة الاستهلاك المستخدمة، ونمط المنافع الاقتصادية المستعملة، يتم معالجته كتنبؤ في التقديرات في سنة التغير والسنوات اللاحقة

قضايا

على إدارة المصرف مراجعة القضايا القانونية العالقة ومتابعة التطورات في الإجراءات القانونية، وفي تاريخ كل تقرير من أجل تقييم الحاجة إلى مخصصات وإفصاحات في البيانات المالية. من بين العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار بشأن اتخاذ المخصصات هي طبيعة الدعاوى القضائية والإجراءات المتخذة وخاصة في الفترة بين تاريخ البيانات المالية، وتاريخ إصدار هذه البيانات، كذلك يجب الاطلاع على رأي المستشار القانوني حول القضايا والاطلاع على قرارات إدارة المصرف. يتم الاعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المساهم فيها عند استلام هذه التوزيعات

تدني قيمة الديون

يتم تقدير مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط الواردة في تعليمات مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون. يتم إدراج الفرق بين المبالغ التي يتم تحصيلها فعليًا في فترات مستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل.

4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية:

• الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات من العمليات المصرفية والخدمات المختلفة المقدمة للزبائن، ويتم تسجيل إيرادات العمولات عند تقديم الخدمة المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرار من الجمعية العمومية للمساهمين).

• التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

• الاستثمار في شركات زميلة

عندما يتوفر لدى المصرف مقدرة (وليس سيطرة) للمشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية في شركة ما يتم تصنيفها كشركة زميلة. يتم الاعتراف الأولي بالاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة ويتم لاحقًا الاعتراف بحصة الشركة من أرباح الشركة الزميلة ما بعد التملك في بيان الربح أو الخسارة.

عندما يتوفر دليل موضوعي على وجود تدني على الاستثمار في الشركة الزميلة يتم إجراء فحص التدني للقيمة الدفترية كما هو الحال للموجودات غير المالية الأخرى.

• العملات الاجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي يقوم بها المصرف بعملات مختلفة عن عملة البيئة الاقتصادية الرئيسة التي يمارس المصرف نشاطاته من خلالها (عملته الوظيفية -الدينار الليبي) باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ حدوث تلك التعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد البيانات المالية ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروقات العملة الناجمة عن ذلك مباشرة في بيان الدخل. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المثبتة بالتكلفة التاريخية باستخدام السعر السائد في تاريخ حدوث تلك التعاملات بينما يتم تحويل البنود غير النقدية المثبتة بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد بتاريخ تقييم تلك الموجودات ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر التقييم كجزء من تلك القيمة العادلة.

• الموجودات المالية

تشمل القروض والذمم المدينة النقد والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي والودائع لدى المصارف والتسهيلات والتمويلات الائتمانية كما هو ظاهر في بيان المركز المالي.

يقوم المصرف بتصنيف موجوداته المالية لأحد البنود المبينة أدناه بناءً على الغاية من الحصول على هذا الموجود ولم يقم المصرف بتصنيف أي من موجوداته المالية كموجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. إن السياسة المحاسبية للمصرف لكل بند من الموجودات المالية هي كما يلي:

القروض والذمم المدينة

وهي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط وتنشأ أساسًا عن طريق تقديم السلع والخدمات للعملاء (مثل ذمم القروض والتسهيلات الائتمانية)، وهي أيضا تتضمن أنواع أخرى من الأصول النقدية التعاقدية والتي يتم الاعتراف بها أولياً بالقيمة العادلة مضافًا إليها التكاليف المباشرة المرتبطة بالحصول عليها، ويتم الاعتراف بها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ناقصًا مخصص تدني القيمة ، نشير إلى انه تم وقف التعامل بالفوائد في عام 2015 وفقا للقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.

يتم تكوين مخصص تدني القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي (مثل صعوبات مالية كبيرة من جانب الطرف المدين أو تقصير أو تأخير لفترة زمنية طويلة في الدفع) أي أن المصرف لن يكون قادر على تحصيل كل المبالغ المستحقة بموجب ما اتفق عليه ، يكون قيمة المخصص الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها للدين الذي يجرى له التدني ، تظهر ذمم القروض والتسهيلات بالصافي بعد استنزال قيمة المخصص الذي يسجل في حساب مستقل ويقابله خسارة يتم قيدها ضمن المصاريف الإدارية في بيان الدخل، عند التأكد من أن الدين لن يتم تحصيله، يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية له مقابل المخصص المرتبط به . حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي فإن المصرف يقوم بتصنيف الديون من القروض والتسهيلات الائتمانية كديون تطلب اهتمام، وديون دون المستوى، وديون مشكوك في تحصيلها وديون رديئة، وتحتسب بشأنها مخصصات بمعدلات 2%، و20%، و50% و100% على التوالي كحد أدنى لكل فئة من الفئات المذكورة.

• تدني الموجودات المالية

يقوم المصرف بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها إفراديًا أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

• ممتلكات ومعدات

يتم الاعتراف الأولي بالممتلكات والمعدات بالتكلفة والتي تشمل بالإضافة إلى تكلفة الشراء جميع التكاليف المباشرة المرتبطة بوضع الموجودات بالحالة التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله بالإضافة إلى القيمة الحالية للتكاليف المقدرة التي لا يمكن تجنبها في المستقبل مثل تفكيك وإزالة الأصل والتي يتم قيدها كمخصصات.

لا يتم استهلاك الموجودات تحت الإنشاء حتى تصبح كاملة وجاهزة للاستخدام. يتم احتساب الاستهلاك على جميع البنود الأخرى للممتلكات والمعدات وذلك لتخفيض قيمتها الدفترية حسب العمر الإنتاجي المقدر كما يلي:

الأصل	العمر الإنتاجي / سنة
مباني	50
الات ومعدات مكتبية	7
سيارات	5
أرصدة لدى مصارف أخرى عملة أجنبية	4
أثاث مكتبي	7

إن الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد الممتلكات والمعدات يتم تحديدها عن طريق مقابلة قيمة مبيعات الممتلكات مع القيمة الدفترية للموجودات المباعة وقيمة إهلاكاها المتراكمة.

• موجودات غير ملموسة

تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراة بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد يتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

يتم مراجعة أي مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أي تعديلات على الفترات اللاحقة.

تتمثل الموجودات غير الملموسة في المصرف في برامج وأنظمة الحاسب الآلي ويتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على سنتين.

• تدني الموجودات غير المالية

تخضع الموجودات غير المالية لاختبار التدني عندما يظهر حدث أو تغير في الظروف يكون مؤشراً إلى أن قيمة الموجودات الدفترية من المحتمل أو من غير الممكن استردادها. يتم تخفيض الأصل عندما تتجاوز قيمته الدفترية قيمته القابلة للاسترداد (القيمة المستبدلة أو القيمة العادلة مطروحًا منها تكلفة البيع أيهما أعلى)؛ يتم قيد التدني ضمن بيان الدخل على سنتين.

• المطلوبات المالية

يقوم المصرف بتصنيف المطلوبات المالية بناءً على الغاية من تكون هذا المطلوب المالي. لا يملك المصرف مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. إن السياسات المحاسبية للمطلوبات المالية الأخرى هي كما يلي:

ذمم وأرصدة دائنة أخرى
يتم الاعتراف الاولي بذمم وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة العادلة وتدرج لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال، ولكن تم وقف التعامل بالفوائد في عام 2015 وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.

• رأس المال المكتتب به والمدفوع
يتم تصنيف الأسهم العادية للمصرف كأدوات حقوق الملكية.

• منافع الموظفين
يتم قيد مساهمة المصرف في خطة منافع الموظفين المحددة في بيان الدخل في السنة التي تخصها.

• مخصص تعويض إجازات العاملين
يقدر مخصص تعويض إجازات العاملين لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بإجازات العاملين وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالمصرف ووفقاً لقانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010.

• ضريبة الدخل
تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، بعد استنزال مخصصات الديون، وتحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة على الشركات المساهمة طبقاً لقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل.

• المخصصات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات حالية (قانونية أو تعاقدية) ناشئة عن أحداث سابقة، وغالباً ما يطلب من المصرف تسوية هذا الالتزام كما يمكن تقدير قيمته بشكل موثوق.
يمثل المبلغ المعترف به كمخصص التقدير الأمثل للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي كما في تاريخ التقرير المالي أخذاً بعين الاعتبار المخاطر وعدم التأكد المحيطين بهذا الالتزام.

5 الأدوات المالية وإدارة المخاطر
يتعرض المصرف للمخاطر نتيجة استخدام الأدوات المالية، يبين هذا الإيضاح أهداف وسياسات وإجراءات المصرف لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياسها، بالإضافة إلى ذلك تم عرض معلومات كمية عنها خلال هذه البيانات المالية.
لا يوجد تغير جوهري في المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو في الأهداف والسياسات والإجراءات لإدارة هذه المخاطر أو الطرق المستخدمة لقياسها ما لم يذكر خلاف ذلك.

الأدوات المالية الرئيسية
إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل المصرف والتي تنشأ عنها مخاطر هي ما يلي:
- النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف
- قروض وتسهيلات ائتمانية
- ودائع تحت الطلب/ زبائن
- ودائع زمنية/ زبائن

البيان	2017.12.31	2016.12.31
أصول مالية		
النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف	303,827,828	266,805,107
قروض وتسهيلات ائتمانية	3,624,719	5,072,686
مجموع القروض والأرصدة المدينة	307,452,547	271,877,793
مجموع الأصول المالية	307,452,547	271,877,793
ودائع تحت الطلب/ زبائن	243,256,564	185,273,903
ودائع زمنية/ زبائن	6,465,047	6,709,583
صافي القروض والتسهيلات	249,721,611	191,983,486

الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة
إن الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة تتضمن نقد وأرصدة وودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى مصارف قروض وتسهيلات ائتمانية، وودائع تحت الطلب زبائن وودائع زمنية زبائن.
نظراً لطبيعة هذه البنود كأدوات مالية قصيرة الأجل فإن قيمتها الدفترية تساوي تقريبًا قيمتها العادلة.

• القروض والذمم المدينة
يتم تحديد أهداف وسياسات إدارة مخاطر المصرف من قبل إدارة المصرف، حيث تتحمل إدارة المصرف المسؤولية الكاملة لتحديد وتنفيذ هذه الأهداف والسياسات، فقد تم تفويضهم وإعطائهم السلطة لتصميم وعمل الإجراءات التي تضمن التنفيذ الفعال لأهداف وسياسات تمويل المصرف.
الهدف العام لإدارة المصرف هو وضع سياسات لإدارة المخاطر تؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى أقصى حد ممكن بدون التأثير على مرونة المصرف وقدرته التنافسية، وتقوم إدارة المخاطر بلعب هذا الدور بعد اعتماد السياسات المتبناة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولا عن إنشاء إطار إدارة المخاطر بالمصرف والإشراف عليها، وفيما يلي تفاصيل أكثر عن تلك السياسات:

يتعرض المصرف من خلال ممارسته لنشاطاته للمخاطر التالية:

• مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسارة مالية للمصرف نتيجة عدم مقدرة العميل على الوفاء بالالتزامات التعاقدية، يتعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر بشكل رئيسي من القروض والتسهيلات الائتمانية، ويتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل المصرف من خلال:

- السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى المصرف وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
- التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل افضل، ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.
- صلاحيات منح الائتمان، تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
- تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان، نرى أن يقوم المصرف باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح المصرف أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار الفائدة.

يعتمد المصرف سياسة متحفظة في إدارة هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر، وتهدف سياسة المصرف إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

مخاطر العملات

تنشأ مخاطر العملات عندما يدخل المصرف في تعاملات مالية بعملات غير عملته الوظيفية، يتعرض المصرف لمخاطر العملات بشكل رئيسي من جراء تعاملاته بعملات أجنبية، بحيث يشكل خطراً بسبب تذبذب العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

مخاطر أسعار السوق الأخرى

تنشأ مخاطر السوق الأخرى عندما يدخل المصرف في استثمارات في أدوات مالية لشركات أخرى ويتعرض المصرف لهذه المخاطر كونه يمتلك استثمارات في حقوق ملكية شركات أخرى.

مخاطر أسعار الفائدة

ليس هناك خطر ناشئ من جراء تقلبات أسعار الفائدة، حيث أن القانون رقم 1 لسنة 2013 أوقف التعاملات بالفوائد اعتباراً من بداية العام 2015.

• مخاطر السيولة

يعمل المصرف بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقراره حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لأدنى مستوى ممكن.

وتقوم أيضًا سياسة المصرف في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى المصارف المراسلة تضمن سهولة وصوله إلى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث أي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المصرف يقوم المصرف بإعداد جدول الاستحقاقات بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة إلى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الإلتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية.

تقوم إدارة الخزينة بإدارة السيولة لدى المصرف في ضوء سياسة السيولة المقررة من قبل إدارة المصرف وتقوم برفع تقارير دورية للإدارة حول إداراتها للسيولة، بالإضافة إلى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارة السيولة من قبل إدارة المخاطر.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2017 على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق بتاريخ البيانات المالية:

	أقل من شهر	من شهر حتى 3 شهور	من 3 شهور حتى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب زبائن	196,602,871	205,059,555	219,489,264	243,256,563
ودائع زمنية لأجل	6,708,315	6,569,078	6,433,854	6,465,047
تأمينات نقدية مستلمة	47,539,310	25,410,754	40,197,100	40,497,344
* مخصصات أخرى	15,926,641	15,926,640	15,861,686	1,448,315
** مطلوبات أخرى	6,533,471	16,789,274	20,750,905	16,132,999
رصيد المخصص في 31 ديسمبر	273,310,608	269,755,301	302,732,809	307,800,268

* (مخصصات) مخصص ديون مشكوك فيها / مخصص إهلاك الأصول الثابتة / مخصصات عامة
** دائنون مختلفون / أوراق الدفع

• مخاطر العمليات

تقوم الإدارة المختصة بتطبيق نظام شامل على مستوى المصرف يسعى لتحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه المصرف وعملياته بالإضافة إلى مخاطر السمعة، وأفضل الإجراءات والأدوات الرقابية التي تحد من أثر هذه المخاطر للوصول إلى المستوى الأمثل من التوازن بين المخاطر والإجراءات الرقابية، وتقوم الإدارة بعمل مراجعة دورية للإجراءات والضوابط الرقابية التي يقوم بها المصرف وبالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي، للتأكد من مدى الإلتزام بهذه الإجراءات ومدى فعاليتها.

وتعمل الإدارة بالتنسيق مع كافة إدارات المصرف على جمع البيانات المتعلقة بالخسائر الناتجة عن مخاطر العمليات لبناء قاعدة بيانات كافية للتنبؤ بهذه المخاطر مستقبلين وبشكل أكثر دقة وكفاءة.

وتقوم الإدارة بتطبيق سياسة شاملة لحماية معلومات وأصول المصرف وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية ويقوم موظفي المعلومات بالإدارة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة من خلال إجراءات العمل المتبعة وبالتنسيق مع إدارات المصرف وخصوصاً إدارة تقنية المعلومات وإدارة التدقيق الداخلي.

• مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

قامت الإدارة بتعديل إجراءات مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة مكافحة غسيل الأموال بما يتماشى مع تعليمات مصرف ليبيا المركزي والمعايير والتوصيات الصادرة عن اللجنة المالية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

يسعى المصرف بشكل مستمر إلى عقد الدورات التدريبية لكافة موظفيه بهدف توعية الموظفين وتثقيفهم حول أساليب عمليات غسل الأموال وكيفية الوقاية منها.

• المخاطر القانونية والرقابية – مراقبة الامتثال

تنشأ مثل تلك المخاطر من جراء عدم الإلتزام بالتشريعات والقوانين النافذة أو عدم تطبيق القواعد الرقابية حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي أو تلك الصادرة عن الجهات الرقابية. تقوم وحدة مراقبة الامتثال بالاطلاع المستمر على أي متطلبات رقابية أو قانونية جديدة لتعميمها على كافة الإدارات المعنية بالمصرف للإلتزام بها بالإضافة إلى التنسيق بين إدارات المصرف المختلفة والجهات الرقابية.

6 نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي

	2017.12.31	2016.12.31
نقد في الصندوق	3,340,421	455,776
نقد لدى مصرف ليبيا المركزي	233,635,646	190,583,015
المجموع	236,976,067	191,038,791

7 ودائع لدى المصارف

	2016.12.31	2015.12.31
مصارف محلية (إيضاح 7-1)	7,493,114	4,762,739
مصارف أجنبية	32,294,932	45,877,025
حسابات الضمانات النقدية	14,784,041	25,126,552
ودائع لدى مصارف خارجية	12,279,674	-
المجموع	66,851,761	75,766,316

1.7 المصارف المحلية:

البيان	2017.12.31	2016.12.31
عملات محلية	3,323,320	2,456,470
عملات أجنبية	4,169,794	2,306,268
المجموع	7,493,114	4,762,739

8 استثمار في شركات زميلة وتابعة

الشركة	الدولة	الكيان القانوني	طبيعة النشاط	2017.12.31	2016.12.31
شركة روابي للإنتاج الزراعي والحيواني	ليبيا	ش مساهمة	ش مساهمة	150,000	150,000
شركة تداول لتقنية المعلومات (إيضاح رقم 8-1)	ليبيا	ش مساهمة	ش مساهمة	600,000	600,000
شركة السرايا للاستشارات والخدمات (إيضاح رقم 8-1)	تونس	ش ذات مسؤولية محدودة	ش ذات مسؤولية محدودة	16,790	16,790
المجموع				766,790	366,790

1.8 أطراف ذات علاقة:

الشركة	طبيعة الطرف ذو علاقة	طبيعة التعاملات	2017	2016	2017	2016
شركة تداول للتقنية	إحدى مساهمات المصرف	خدمات تسويقية	15,362	-	600,000	200,000
شركة السرايا للاستشارات والخدمات	إحدى مساهمات المصرف	خدمات استشارية	-	-	16,790	16,790
المجموع			15,362	-	616,790	216,790

9 قروض وتسهيلات ائتمانية

البيان	2017.12.31	2016.12.31
السحب على المكشوف	18,057,684	19,268,004
قروض تجارية	1,066,722	1,466,152
القروض الاجتماعية	658,901	799,499
قروض موظفي المصرف	145,876	229,104
الفائدة المستحقة	-	1,775
إجمالي قروض وتسهيلات ائتمانية	19,929,183	21,764,534
الفوائد مجنبة معلقة	4 441 049	4 450 560
مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية (إيضاح رقم 1.9)	11,863,415	12,241,388
صافي القروض والتسهيلات	3,624,719	5,072,686

1.9 حركة مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية:

	أقل من شهر	من شهر حتى 3 شهور	من 3 شهور حتى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة
مخصص -حسابات جارية مدينة افراد	-	1,737,312	-	1,737,312
مخصص -قروض تجارية	-	469,169	-	469,169
مخصص عام -قروض الشركات	108,816	-	-	108,816
مخصص -حسابات جارية مدينة مؤسسات	12,023,756	(2,874,810)	(377,973)	8,770,973
مخصص -قروض اجتماعية	-	668,329	-	668,329
مخصص عام -قروض الأفراد	108,816	-	-	108,816
رصيد المخصص في 31 ديسمبر	12,241,388	-	(377,973)	11,863,415

10 ممتلكات ومعدات

التكلفة	أراضي	مباني	مباني تحت التنفيذ	أثاث مكتبي	الآت ومعدات مكتبية	سيارات	أجهزة حاسوب	الإجمالي
كما في 1 يناير 2016	-	5 167 548	7 836 421	728 480	1 007 470	347 342	1 207 947	16 295 208
إضافات خلال 2016	-	-	585 849	96 051	362 128	25 500	39 394	1 108 922
كما في 31 ديسمبر 2016	-	5 167 548	8 422 270	824 531	1 369 598	372 842	1 247 341	17 404 130
إضافات خلال 2017	-	5 338 282	1 170 854	618 066	482 887	-	63 358	7 673 447
تعديلات	9 262 657	(1 539 232)	(7 723 425)	-	-	-	-	-
في 31 ديسمبر 2017	9 262 657	8 966 598	1 869 699	1 442 597	1 852 485	372 842	1 310 699	25 077 577
كما في 1 يناير 2016	-	661 694	-	318 879	197 101	261 969	449 775	1 889 418
الإهلاك خلال 2016	-	74 260	-	5 987	48 714	39 282	267 771	436 014
كما في 31 ديسمبر 2016	-	735 954	-	324 866	245 815	301 251	717 546	2 325 432
الإهلاك خلال 2017	-	142 869	-	61 750	163 491	40 246	273 719	682 075
تعديلات الإهلاك	-	(340 103)	-	-	-	-	-	(340 103)
كما في 31 ديسمبر 2017	-	538 720	-	386 616	409 306	341 497	991 265	2 667 404
صافي القيمة الدفترية								
كما في 1 يناير 2016	-	4 505 854	7 836 421	409 601	810 369	85 373	758 172	672 908
كما في 31 ديسمبر 2016	-	4 431 594	8 422 270	499 665	1 123 783	71 591	529 795	15 078 698
كما في 31 ديسمبر 2017	9 262 657	8 427 878	1 869 699	1 055 981	1 443 179	31 345	319 434	22 410 173

11 موجودات غير ملموسة

	برامج حاسوب
التكلفة	
كما في 1 يناير 2016	2,117,139
إضافات	1,129,998
كما في 31 ديسمبر 2016	3,247,137
إضافات	811,062
كما في 31 ديسمبر 2017	4,058,199
التكلفة	
كما في 1 يناير 2016	-
إضافات	503,735
كما في 31 ديسمبر 2016	503,735
إضافات	599,922
كما في 31 ديسمبر 2017	1,103,657
التكلفة	
كما في 1 يناير 2016	2,117,139
كما في 31 ديسمبر 2016	2,743,402
كما في 31 ديسمبر 2017	2,954,542

12 أصول أخرى

البيان	2017.12.31	2016.12.31
ضمانات ماستر كارد	2,373,757	2,523,057
الصكوك المصدقة	4,037,108	1,037,134
حساب معلق	188,553	189,038
إيرادات مستحقة (البطاقات المدفوعة مسبقاً)	188,411	-
النفقات القضائية	145,590	145,590
حسابات المقر الرئيسي	83,000	427,703
مصاريف مستحقة	53,691	146
مخزون قرطاسية	13,263	6,000
إيداع ضمان	6,453	6,455
عجز الخزينة	-	152,863
المجموع	7,089,826	4,487,987

13 ودائع تحت الطلب زبائن

البيان	2017.12.31	2016.12.31
ودائع تحت الطلب/ مؤسسات	168,904,463	132,244,756
ودائع تحت الطلب/ أفراد	74,352,101	53,029,147
المجموع	243,256,564	185,273,903

14 ودائع زمنية زبائن

البيان	2017.12.31	2016.12.31
حسابات توفير	4,465,047	4,709,583
ودائع لأجل	2,000,000	2,000,000
المجموع	6,465,047	6,709,583

15 تأمينات نقدية مستلمة

البيان	2017.12.31	2016.12.31
تأمينات إعتمادات مستندية	38,504,718	58,199,122
تأمينات خطابات ضمان	1,479,173	329,096
تأمينات نقدية مستلمة مقابل اعتمادات صندوق التشغيل	513,454	513,545
تأمينات بطاقات مسبقة الدفع	200	-
المجموع	40,497,545	59,041,672

16 المخصصات الأخرى

البيان	2017.12.31	2016.12.31
مخصص مخاطر عامة (16-1)	808,140	961,003
مخصص مخاطر عامة (16-1)	640,175	622,489
المجموع	1,448,315	1,583,492

إن التفاصيل والحركة على المخصصات الأخرى خلال السنة كانت كما يلي :

	أقل من شهر	من شهر حتى 3 أشهر	من 3 شهور حتى 6 أشهر	من 6 أشهر حتى سنة
رصيد 1 يناير	961,003	961,003	622,489	516,580
المكون خلال السنة	-	-	17,686	105,909
المدفوع خلال السنة	-	-	-	-
المحول لتغطية عجز النقد من جراء سطو	(152,863)	-	-	-
المجموع	**808,140**	**961,003**	**640,175**	**622,489**

17 التزامات أخرى

البيان	2017.12.31	2016.12.31
أوامر دفع	9,485,310	6,635,500
دائنون	3,922,062	3,165,891
حسابات معلقة	1,291,638	399,045
مستحقات أخرى لعملاء	803,750	221,425
دائنون آخرون	623,578	77,956
فائض صرافين	3,494	-
مكافآت نقدية	2,968	2,612
الفائدة مستلمة مقدماً	-	6,814
المجموع	**16,132,800**	**10,509,244**

18 حقوق المساهمين

راس المال

بلغ راس المال المكتتب به والمدفوع 33,333,330 دينار ليبي كما في 31 ديسمبر 2017 مقسم إلى 3,333,333 ألف سهم وبقيمة اسمية تبلغ 10 دينار للسهم الواحد.

احتياطي قانوني

تمشياً مع متطلبات النظام الأساسي للمصرف فإنه يتطلب اقتطاع نسبة من أرباحه السنوية الصافية لحساب الاحتياطي القانوني.

19 الخسائر المتراكمة

البيان	2017.12.31	2016.12.31
خسائر متراكمة	(2,636,728)	(14,404,276)
تعديلات سنوات سابقة	340,103	-
المجموع	**(2,296,625)**	**(14,404,276)**

20 صافي ايرادات العمولات

البيان	2017.12.31	2016.12.31
عمولات -إيضاح رقم (20-1)	10,270,369	15,428,440
عملات أجنبية -إيضاح رقم (20-1)	1,697,831	4,418,627
المجموع	11,968,200	19,847,067

1.20 عمولات:

البيان	2017.12.31	2016.12.31
اعتمادات مستندية	8,451,988	14,559,905
خطابات ضمان	118,542	366,494
حوالات	201,808	65,802
وسترن يونيون	301,120	306
حسابات العملاء	931,069	137,802
عمولات ورسوم القروض	77,431	112,679
بيع عملات	-	185,452
رسوم بطاقات	188,411	-
المجموع	**10,270,369**	**15,428,440**

2.20 عمولات أجنبية:

البيان	2017.12.31	2016.12.31
بيع عملات	2,776	791,320
رسوم بطاقات	1,695,055	3,627,307
المجموع	**1,697,831**	**4,418,627**

21 إيرادات أخرى

البيان	2017.12.31	2016.12.31
حسابات العملاء	182,428	240,463
إيرادات عمليات نقدية	112,070	-
إيراد سنوات سابقة	10,171	16,447
أرباح مستلمة من المراسلين	923	9,593
المجموع	**305,592**	**266,503**

22 نفقات الموظفين

البيان	2017.12.31	2016.12.31
الرواتب	5,349,470	4,746,973
المكافأة والعلاوة	489,932	1,158,048
مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي	463,532	483,895
تكاليف تدريب الموظفين	242,298	19,956
النفقات الطبية للموظفين	152,387	79,592
دمغة	24,687	22,652
بدل سكن	10,503	87,987
مصاريف مخصص إجازات الموظفين	17,686	105,909
المجموع	**6,750,495**	**6,705,012**

23 مصاريف إدارية وعمومية

البيان	2017.12.31	2016.12.31
مصاريف صيانة تقنية المعلومات	985,662	614,294
سفر وتنقلات	400,933	342,659
صندوق ضمان المودعين	251,400	-
نظافة	275,200	120,000
أتعاب مهنية	234,279	261,336
إيجارات	210,749	69,000
دعاية وإعلان	197,138	69,225
الأمن والحماية	186,977	167,800
نفقات قرطاسية	157,154	136,401
اشتراكات	106,273	88,764
طباعة وقرطاسية	87,616	5,274
صيانة عامة	78,938	64,840
تأمين	74,576	84,355
السويفت	56,670	55,364
نفقات مصرفية	17,766	6,465
أتعاب قانونية	13,432	6,416
مصاريف ضريبية	12,059	26,455
منافع عامة	18,665	55,259
مصاريف إعفاء تشاركية التعاون لاستيراد المواد الغذائية من الفوائد	13,951	-
مصاريف أخرى	143,106	112,778
المجموع	**3,522,544**	**2,286,685**

24 حصة السهم من صافي ربح السنة العائد لمساهمي المصرف

البيان	2017.12.31	2016.12.31
صافي الربح العائد لمساهمي المصرف	1,096,728	11,767,548
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	3,333,333	3,333,333
حصة السهم الأساسية والمخفضة من صافي ربح السنة	**0.329**	**3.530**

25 الالتزامات المحتملة

البيان	2017.12.31	2016.12.31
خطابات ضمان محلية	535,654	18,812,040
اعتمادات مستندية خارجية	26,790,644	35,744,730
مستندات برسم تحصيل	0	27,217,171
المجموع	**27,326,298**	**81,773,941**

26 القضايا

هنالك قضايا مقامة ضد المصرف مختلفة، مجموع هذه القضايا المحددة القيمة لدى المحاكم 500,000 دينار ليبي كما في بيان المركز المالي.
ويوجد قضايا مقامة من قبل المصرف على الغير بقيمة 6,865,195 دينار ليبي ولازالت منظورة لدى المحاكم.

27 تقرير المتطلبات القانونية

1- يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية (آلية) منتظمة، وفقا لمتطلبات القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجار ي .

2- تم الاطلاع على بيان التزامات مجلس الإدارة المشار إليه في المادة 183 من القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.